مجلة العلوم الإنسانية
بجامعة حائل

جامعة حائل
University of Ha'il

مجلة العلوم الإنسانية

دورية علمية محكمة تصدر عن جامعة حائل

السنة السابعة، العدد 21
المجلد الأول، مارس 2024

Print 1658 -788 X
Online E- 8819-1658

Arcif
Analytics

جامعة حائل

مجلة العلوم الإنسانية

دورية علمية محكمة تصدر عن جامعة حائل

للتواصل:

مركز النشر العلمي والترجمة

جامعة حائل، صندوق بريد: 2440 الرمز البريدي: 81481

https://uohjh.com/

j.humanities@uoh.edu.sa

ردمد : إلكتروني E-1658-8819 ورقي 1658- 788X رقم الإيداع 14398368

نبذه عن المجلة

تعريف بالمجلة

مجلة العلوم الإنسانية، مجلة دورية علمية محكمة، تصدر عن وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي بجامعة حال كل ثلاثة أشهر بصفة دورية، حث تصدر أربة أعداد في كل سنة، وبحسب اكتمال البحوث المجازة للنشر.

وقد نجحت مجلة العلوم الإنسانية في تحقيق معايير اعتماد معامل التأثير والاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية معامل "ارسيف Arcif " المتوافقة مع المعايير العالمية، والتي يبلغ عددها (32) معياراً، وقد أطلق ذلك خلال التقرير السنوي الثامن للمجلات للعام 2023.

رؤية المجلة

التميز في النشر العلمي في العلوم الإنسانية وفقاً لمعايير مهنية عالمية.

رسالة المجلة

نشر البحوث العلمية في التخصصات الإنسانية؛ لخدمة البحث العلمي والمجتمع المحلي والدولي.

أهداف المجلة

تهدف المجلة إلى إيجاد منافذ رصينة؛ لنشر المعرفة العلمية المتخصصة في المجال الإنساني، وتمكن الباحثين –من مختلف بلدان العالم– من نشر أبحاثهم ودراساتهم وإنتاجهم الفكري لمعالجة واقع المشكلات الحياتية، وتأسيس الأطر النظرية والتطبيقية للمعارف الإنسانية في المجالات المتنوعة، وفق ضوابط وشروط ومواصفات علمية دقيقة، تحقيقا للجودة والريادة في نشر البحث العلمي.

قواعد النشر

لغة النشر

1- تقبل المجلة البحوث المكتوبة باللغتين العربية والإنجليزية.

2- يُكتب عنوان البحث وملخصه باللغة العربية للبحوث المكتوبة باللغة الإنجليزية.

3- يُكتب عنوان البحث وملخصه ومراجعه باللغة الإنجليزية للبحوث المكتوبة باللغة العربية، على أن تكون ترجمة الملخص إلى اللغة الإنجليزية صحيحة ومتخصصة.

مجالات النشر في المجلة

تهتم مجلة العلوم الإنسانية بجامعة حائل بنشر إسهامات الباحثين في مختلف القضايا الإنسانية الاجتماعية والأدبية، إضافة إلى نشر الدراسات والمقالات الي تتوفر فيها الأصول والمعايير العلمية المتعارف عليها دولياً، وتقبل الأبحاث المكتوبة باللغة العربية والإنجليزية في مجال اختصاصها، حيث تعنى المجلة بالتخصصات الآتية:

- علم النفس وعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية والفلسفة الفكرية العلمية الدقيقة.
- المناهج وطرق التدريس والعلوم التربوية المختلفة.
- الدراسات الإسلامية والشريعة والقانون.
- الآداب: التاريخ والجغرافيا والفنون واللغة العربية، واللغة الإنجليزية، والسياحة والآثار.
- الإدارة والإعلام والاتصال وعلوم الرياضة والحركة.

أوعية نشر المجلة

تصدر المجلة ورقياً حسب القواعد والأنظمة المعمول بها في المجلات العلمية المحكمة، كما تُنشر البحوث المقبولة بعد تحكيمها إلكترونياً لتعم المعرفة العلمية بشكل أوسع في جميع المؤسسات العلمية داخل المملكة العربية السعودية وخارجها.

ضوابط وإجراءات النشر في مجلة العلوم الإنسانية

أولاً: شروط النشر

1. أن يتّسم بالأصالة والجدّة والابتكار والإضافة المعرفية في التخصص.
2. لم يسبق للباحث نشر بحثه.
3. ألا يكون مستلّاً من رسالة علمية (ماجستير / دكتوراة) أو بحوث سبق نشرها للباحث.
4. أن يلتزم الباحث بالأمانة العلمية.
5. أن تراعى فيه منهجية البحث العلمي وقواعده.
6. عدم مخالفة البحث للضوابط والأحكام والآداب العامة في المملكة العربية السعودية.
7. مراعاة الأمانة العلمية وضوابط التوثيق في النقل والاقتباس.
8. السلامة اللغوية ووضوح الصور والرسومات والجداول إن وجدت، وللمجلة حقها في مراجعة التحرير والتدقيق النحوي.

ثانيًا: قواعد النشر

1. أن يشتمل البحث على: صفحة عنوان البحث، ومستخلص باللغتين العربيّة والإنجليزيّة، ومقدّمة، وصلب البحث، وخاتمة تتضمّن النّتائج والتّوصيات، وثبت المصادر والمراجع باللغتين العربيّة والإنجليزيّة، والملاحق اللازمة (إن وجدت).
2. فـــي حال (نشر البحث) يُزوَّد الباحث بنسخة إلكترونية من عدد المجلة الذي تم نشر بحثه فيه، ومستلاًّ لبحثه .
3. فـــي حال اعتماد نشر البحث تؤول حقوق نشره كافة للمجلة، ولها أن تعيد نشره ورقيّاً أو إلكترونيّاً، ويحقّ لها إدراجه في قواعد البيانات المحلّيّة والعالمية – بمقابل أو بدون مقابل– وذلك دون حاجة لإذن الباحث.
4. لا يحقّ للباحث إعادة نشر بحثه المقبول للنّشر في المجلّة إلاّ بعد إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.
5. الآراء الواردة فـــي البحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر الباحثين، ولا تعبر عن رأي مجلة العلوم الإنسانية.
6. النشر في المجلة بتطلب رسوم مالية قدرها (1000 ريال) يتم إيداعها في حساب المجلة، وذلك بعد إشعار الباحث بالقبول الأولي وهي غير مستردة سواء أجيز البحث للنشر أم تم رفضه من قبل المحكمين.

ثالثًا: الضوابط والمعايير الفنية لكتابة وتنظيم البحث

1. ألا تتجاوز نسبة الاقتباس في البحوث (25%).
2. الصفحة الاولى من البحث، تحتوي على عنوان البحث، اسم الباحث أو الباحثين، المؤسسة التي ينتسب إليها– جهة العمل، عنوان المراسلة والبريد الالكتروني، وتكون باللغتين العربية والانجليزية على صفحة مستقلة في بداية البحث. الاعلان عن أي دعم مالي للبحث– إن وجد. كما يقوم بكتابة رقم الهوية المفتوحة للباحث ORCID بعد الاسم مباشرة. علماً بأن مجلة العلوم الإنسانية تنصح جميع الباحثين باستخراج رقم هوية خاص بهم، كما تتطلب وجود هذا الرقم في حال إجازة البحث للنشر.
3. ألا يرد اسم الباحث (الباحثين) في أي موضع من البحث إلا في صفحة العنوان فقط..
4. ألا تزيد عدد صفحات البحث عن ثلاثين صفحة أو (12.000) كلمة للبحث كامل أيهما أقل بما في ذلك الملخصين العربي والإنجليزي، وقائمة المراجع.
5. أن يتضمن البحث مستخلصين: أحدهما باللغة العربية لا يتجاوز عدد كلماته (200) كلمة، والآخر بالإنجليزية لا يتجاوز عدد كلماته (250) كلمة، ويتضمن العناصر التالية: (موضوع البحث، وأهدافه، ومنهجه، وأهم النتائج) مع العناية بتحريرها بشكل دقيق.
6. يُتبع كل مستخلص (عربي/إنجليزي) بالكلمات الدالة (المفتاحية) (Key Words) المعبرة بدقة عن موضوع البحث، والقضايا الرئيسة التي تناولها، بحيث لا يتجاوز عددها (5) كلمات.

7. تكون أبعاد جميع هوامش الصفحة: من الجهات الأربعة (3) سم، والمسافة بين الأسطر مفردة.
8. يكون نوع الخط في المتن باللغة العربية (Traditional Arabic) وبحجم (12)، وباللغة الإنجليزية (Times New Roman)وبحجم (10)، وتكون العناوين الرئيسية في اللغتين بالبنط الغليظ. .(Bold)
9. يكون نوع الخط في الجدول باللغة العربية (Traditional Arabic) وبحجم (10)، وباللغة الإنجليزية (Times New Roman)وبحجم (9)، وتكون العناوين الرئيسية في اللغتين بالبنط الغليظ. (Bold) .
10. يلتزم الباحث برومنة المراجع العربية (الأبحاث العلمية والرسائل الجامعية) ويقصد بها ترجمة المراجع العربية (الأبحاث والرسائل العلمية فقط) إلى اللغة الإنجليزية، وتضمينها في قائمة المراجع الإنجليزية (مع الإبقاء عليها باللغة العربية في قائمة المراجع العربية)، حيث يتم رومنة (Romanization / Transliteration) اسم، أو أسماء المؤلفين، متبوعة بسنة النشر بين قوسين (يقصد بالرومنة النقل الصوتي للحروف غير اللاتينية إلى حروف لاتينية، تمكّن قراء اللغة الإنجليزية من قراءتها، أي: تحويل منطوق الحروف العربية إلى حروف تنطق بالإنجليزية)، ثم يتبع بالعنوان، ثم تضاف كلمة (in Arabic) بين قوسين بعد عنوان الرسالة أو البحث. بعد ذلك يتبع باسم الدورية التي نشرت بها المقالة باللغة الإنجليزية إذا كان مكتوباً بها، وإذا لم يكن مكتوباً بها فيتم ترجمته إلى اللغة الإنجليزية.

مثال إيضاحي:

الشمري، علي بن عيسى. (2020). فاعلية برنامج إلكتروني قائم على نموذج كيلر(ARCS) في تنمية الدافعية نحو مادة لغتي لدى تلاميذ الصف السادس الابتدائي. *مجلة العلوم الإنسانية، جامعة حائل،1*(6)، 98-87.

Al-Shammari, Ali bin Issa. (2020). The effectiveness of an electronic program based on the Keeler Model (ARCS) in developing the motivation towards my language subject among sixth graders. (in Arabic). *Journal of Human Sciences, University of Hail.1*(6), 98-87

السميري، ياسر. (2021). مستوى إدراك معلمي المرحلة الابتدائية للإستراتيجيات التعليمية الحديثة التي تلبي احتياجات التلاميذ الموهوبين من ذوي صعوبات التعلم. *المجلة السعودية للتربية الخاصة، 18*(1): 19- 48.

Al-Samiri, Y. (2021). The level of awareness of primary school teachers of modern educational strategies that meet the needs of gifted students with learning disabilities. (in Arabic). *The Saudi Journal of Special Education, 18* (1): 19-48.

11. يلي قائمة المراجع العربية، قائمة بالمراجع الإنجليزية، متضمنة المراجع العربية التي تم رومنتها، وفق ترتيبها الهجائي (باللغة الإنجليزية) حسب الاسم الأخير للمؤلف الأول، وفقاً لأسلوب التوثيق المعتمد فـــي المجلة.
12. تستخدم الأرقام العربية أينما ذكرت بصورتها الرقمية. (Arabic.... 1,2,3) سواء في متن البحث، أو الجداول و الأشكال، أو المراجع، وترقم الجداول و الأشكال في المتن ترقيماً متسلسلاً مستقلاً لكل منهما ، ويكون لكل منها عنوانه أعلاه ، ومصدره – إن وجد – أسفله.
13. يكون الترقيم لصفحات البحث في المنتصف أسفل الصفحة، ابتداءً من صفحة ملخص البحث (العربي، الإنجليزي)، وحتى آخر صفحة من صفحات مراجع البحث.

14. تدرج الجداول والأشكال- إن وجدت- في مواقعها في سياق النص، وترقم بحسب تسلسلها، وتكون غير ملونة أو مظللة، وتكتب عناوينها كاملة. ويجب أن تكون الجداول والأشكال والأرقام وعناوينها متوافقة مع نظام APA-

رابعًا: توثيق البحث

أسلوب التوثيق المعتمد فـــي المجلة هو نظام جمعية علم النفس الأمريكية (APA7)

خامسًا: خطوات وإجراءات التقديم

1. يقدم الباحث الرئيس طلبًا للنشر (من خلال منصة الباحثين بعد التسجيل فيها) يتعهد فيه بأن بحثه يتفق مع شروط المجلة، وذلك على النحو الآتي:

أ. البحث الذي تقدمت به لم يسبق نشرة (ورقيا أو إلكترونيا)، وأنه غير مقدم للنشر، ولن يقدم للنشر في وجهة أخرى حتى تنتهي إجراءات تحكيمه، ونشرة في المجلة، أو الاعتذار للباحث لعدم قبول البحث.

ب. البحث الذي تقدمت به ليس مستلا من بحوث أو كتب سبق نشرها أو قدمت للنشر، وليس مستلاً من الرسائل العلمية للماجستير أو الدكتوراة.

ج. الالتزام بالأمانة العلمية وأخلاقيات البحث العلمي.

د. مراعاة منهج البحث العلمي وقواعده.

هـــ. الالتزام بالضوابط الفنية ومعايير كتابة البحث في مجلة حائل للعلوم الإنسانية كما هو في دليل الكتابة العلمية المختصر بنظام APA7

2. إرفاق سيرة ذاتية مختصرة في صفحة واحدة حسب النموذج المعتمد للمجلة (نموذج السيرة الذاتية).
3. إرفاق نموذج المراجعة والتدقيق الأولي بعد تعبئته من قبل الباحث.
4. يرسل الباحث أربع نسخ من بحثه إلى المجلة إلكترونيّاً بصيغة (word) نسختين و (PDF) نسختين تكون إحداهما بالصيغتين خالية مما يدل على شخصية الباحث.
5. يتم التقديم إلكترونياً من خلال منصة تقديم الطلب الموجودة على موقع المجلة (منصة الباحثين) بعد التسجيل فيها مع إرفاق كافة المرفقات الواردة في خطوات وإجراءات التقديم أعلاه.
6. تقوم هيئة تحرير المجلة بالفحص الأولي للبحث، وتقرير أهليته للتحكيم، أو الاعتذار عن قبوله أولياً أو بناء على تقارير المحكمين دون إبداء الأسباب وإخطار الباحث بذلك

7. تملك المجلة حق رفض البحث الأولي ما دام غير مكتمل أو غير ملتزم بالضوابط الفنية ومعايير كتابة البحث في مجلة حائل للعلوم الإنسانية.
8. في حال تقرر أهلية البحث للتحكيم يخطر الباحث بذلك، وعليه دفع الرسوم المالية المقررة للمجلة (**1000**) **ريال غير مستردة** من خلال الإيداع على حساب المجلة ورفع الإيصال من خلال منصة التقديم المتاحة على موقع المجلة، وذلك خلال مدة خمس أيام عمل منذ إخطار الباحث بقبول بحثه أوليًا وفي حالة عدم السداد خلال المدة المذكورة يعتبر القبول الأولي ملغي.
9. بعد دفع الرسوم المطلوبة من قبل الباحث خلال المدة المقررة للدفع ورفع سند الإيصال من خلال منصة التقديم، يرسل البحث لمحكِّمين اثنين؛ على الأقل.
10. فـــي حال اكتمال تقارير المحكّمين عن البحث؛ يتم إرسال خطاب للباحث يتضمّن إحدى الحالات التّالية:
    أ. قبول البحث للنشر مباشرة.
    ب. قبول البحث للنّشر؛ بعد التّعديل.
    ج. تعديل البحث، ثمّ إعادة تحكيمه.
    د. الاعتذار عن قبول البحث ونشره.
11. إذا تطلب الأمر من الباحث القيام ببعض التعديلات على بحثه، فإنه يجب أن يتم ذلك في غضون (أسبوعين من تاريخ الخطاب) من الطلب. فإذا تأخر الباحث عن إجراء التعديلات خلال المدة المحددة، يعتبر ذلك عدولا منه عن النشر، ما لم يقدم عذرا تقبله هيئة تحرير المجلة.
12. يقدم الباحث الرئيس (حسب نموذج الرد على المحكمين) تقرير عن تعديل البحث وفقاً للملاحظات الواردة في تقارير المحكمين الإجمالية أو التفصيلية في متن البحث
13. للمجلة الحق في الحذف أو التعديل في الصياغة اللغوية للدراسة بما يتفق مع قواعد النشر، كما يحق للمحررين إجراء بعض التعديلات من أجل التصحيح اللغوي والفني. وإلغاء التكرار، وإيضاح ما يلزم.
14. في حالة رفض البحث من قبل المحكمين فإن الرسوم غير مستردة.
15. إذا رفض البحث، ورغب المؤلف في الحصول على ملاحظات المحكمين، فإنه يمكن تزويده بهم، مع الحفاظ على سرية المحكمين. ولا يحق للباحث التقدم من جديد بالبحث نفسه إلى المجلة ولو أجريت عليه جميع التعديلات المطلوبة.
16. لا ترّد البحوث المقدمة إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر، ويخطر المؤلف في حالة عدم الموافقة على النشر
17. ترسل المجلة للباحث المقبول بحثه نسخة معتمدة للطباعة للمراجعة والتدقيق، وعليه إنجاز هذه العملية خلال 36 ساعة.
18. لهيئة تحرير المجلة الحق فـــي تحديد أولويات نشر البحوث، وترتيبها فنّياً.

المشرف العـــــام

سعادة وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي

أ. د. عبد العزيز بن سالم الغامدي

هـيـئـــة الـتحريـــــر

رئيس هيئة التحرير

أ. د. بشير بن علي اللويش

أستاذ الخدمة الاجتماعية

أعضاء هيئة التحرير

أ. د. سالم بن عبيد المطيري
أستاذ الفقه

د. وافي بن فهيد الشمري
أستاذ اللغويات (الإنجليزية) المشارك

أ. د. منى بنت سليمان الذبياني
أستاذ الإدارة التربوية

د. ياسر بن عايد السميري
أستاذ التربية الخاصة المشارك

د. نواف بن عوض الرشيدي
أستاذ تعليم الرياضيات المشارك

د. نوف بنت عبدالله السويداء
استاذ تقنيات تعليم التصاميم والفنون المشارك

د. إبراهيم بن سعيد الشمري
أستاذ النحو والصرف المشارك

محمد بن ناصر اللحيدان
سكرتير التحرير

الهيئة الاستشارية

أ.د فهد بن سليمان الشايع

جامعة الملك سعود – مناهج وطرق تدريس

Dr. Nasser Mansour
University of Exeter. UK – Education

أ.د محمد بن مترك القحطاني

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – علم النفس

أ.د علي مهدي كاظم

جامعة السلطان قابوس بسلطنة عمان – قياس وتقويم

أ.د ناصر بن سعد العجمي

جامعة الملك سعود – التقييم والتشخيص السلوكي

أ.د حمود بن فهد القشعان

جامعة الكويت – الخدمة الاجتماعية

Prof. Medhat H. Rahim
Lakehead University - CANADA
Faculty of Education

أ.د رقية طه جابر العلواني

جامعة البحرين – الدراسات الإسلامية

أ.د سعيد يقطين

جامعة محمد الخامس – سرديات اللغة العربية

Prof. François Villeneuve
University of Paris 1 Panthéon Sorbonne
Professor of archaeology

أ. د سعد بن عبد الرحمن البازعي

جامعة الملك سعود – الأدب الإنجليزي

أ.د محمد شحات الخطيب

جامعة طيبة – فلسفة التربية

فهرس الأبحاث

م	عنوان البحث	رقم الصفحة
1	أثر استخدام الشارات المفتوحة في بيئة تعلم إلكترونية على تنمية التحصيل الدراسي ودافعية الإنجاز لدى طلاب كلية التربية واتجاهاتهم نحوها د. منذر بن عبدالله البليهد	42 – 13
2	التعرف على مهارات القراءة الإبداعية لدى الطلاب المتفوقين في ضوء المتغيرات الأسرية والمعرفية د. فيصل يحيى العامري	75 – 45
3	حركات الدينية الجديدة (مفهومها، أسباب نشأتها، وأنواعها) أ.د. طارق بن سليمان البهلال	94 – 77
4	العقبات المحتملة لاستخدام أدوات التقييم الرقمي في منصة مدرستي من وجهة نظر المشرفين التربويين: دراسة مختلطة د. فهد بن سليم الحافظي	117 – 97
5	القيم الجمالية والبصرية للحلي الشعبية في بعض مناطق المملكة العربية السعودية كمصدر إلهام لإثراء التصاميم الرقمية المطبوعة للمعلقات د. جوزاء بنت فلاح العنزي	139 – 119
6	بيان ما أشكل على العلماء في قوله تعالى: ﴿ يوم نَطْوِي السَّماء كَطَيِّ السِّجِلِّ لِلْكُتُبِ كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ وَعْداً عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ﴾ [الأنبياء: 104] د. ياسر بن سعد بن راشد الشبرمي	149 – 141
7	تحليل محتوى كتاب لغتي الخالدة للصف الأول المتوسط في ضوء مهارات التفكير المنتج في المملكة العربية السعودية د. نشمي عياده الشمري	170 – 151
8	درجة استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي لدى طلبة ماجستير الإرشاد النفسي المدرسي في جامعة حائل د. وداد محمد صالح الكفيري	191 – 173
9	عصي على الترجمة: دراسة مقارنة لمناهج الترجمات الإنجليزية لمقامات الحريري د. إبراهيم بن عبدالرحمن الفريح	204 – 193
10	فاعلية برنامج مقترح في تنمية مهارات الإدارة الصفية لدى الطلاب المعلمين في تعليم اللغة العربية للناطقين بلغات أخرى بالجامعة الإسلامية في المدينة المنورة د.ماجد بن سالم بن جابر السناني	229 – 207
11	مستوى الإلمام بالفنون الرقمية وتطبيقاتها وأثره على خريجي قسم الفنون الجميلة في جامعة حائل د. فوزي بن سالم الشايع	244 – 231
12	موقف محمد رشيد رضا من النسخ في القرآن الكريم د. ماجد بن عبدالرحمن الصمعان	258 – 247
13	The Effects of Least-to-Most Prompting on Improving Job-related Skills for Individuals with Autism Spectrum Disordery د. مشعل بن سلمان الرفاعي الجهني	270 – 261

موقف محمد رشيد رضا من النسخ في القرآن الكريم

Muhammad Rashid Reda's position on abrogation in the Holy Qur'an

د. ماجد بن عبدالرحمن الصمعان

أستاذ التفسير وعلوم القرآن المشارك، قسم الدراسات الإسلامية،
كلية الشريعة والقانون، جامعة حائل

Dr. Majid Al-Samaan

Associate Professor of Interpretation and Qur'anic Sciences,
Department of Islamic Culture, Faculty of Sharia and Law, University of Hail

(قُدم للنشر في 2023/10/26، وقُبل للنشر في 2023/11/20)

الملخص

يتكون هذا البحث من: تمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وتُقدِّم هذه الدراسة بيانًا لموقف محمد رشيد رضا من النسخ في القرآن الكريم. وتهدف هذه الدراسة إلى: الكشف عن تعريف محمد رشيد رضا للنسخ، من حيث أصله في اللغة، ومعناه الاصطلاحي، والحكمة منه، وموقفه من وقوع النسخ في القرآن الكريم عمومًا، ومفهوم نسخ التلاوة بشكل خاص، وأدلة منعه لوقوعه، والجواب عنها. ومما توصلت له هذه الدراسة: إثبات محمد رشيد رضا النسخ في القرآن الكريم وبيان الحكمة منه، وأنه لا يرى شبهة في نسخ الأحكام عموما أو مع بقاء لفظ الآيات، وخالف الجمهور في إنكار نسخ التلاوة، وأن ما ذكره من شبه وحجج لم تصمد أمام الأدلة الدالة على وقوعه.

الكلمات المفتاحية: محمد رشيد رضا، النسخ، التلاوة.

Abstract

This research consists of: an introduction, three sections, and a conclusion. This study provides a statement of Muhammad Rashid Reda's position on abrogation in the Holy Qur'an. This study aims to: reveal Muhammad Rashid Reda's definition of abrogation, in terms of its origin in the language, its conventional meaning, the wisdom behind it, his position on the occurrence of abrogation in the Holy Qur'an in general, the concept of abrogation of recitation in particular, the evidence for preventing its occurrence, and the answer to it. Among the findings of this study: Muhammad Rashid Reda's proof of abrogation in the Holy Qur'an and an explanation of its wisdom, and that he sees no suspicion in abrogating rulings in general or with the wording of verses remaining. He disagreed with the majority in denying abrogation of the recitation, and that the suspicions and arguments he mentioned did not stand up to the evidence of its occurrence.

Keywords: Muhammad Rashid Reda, Abrogation, Recitation.

المقدمة:

الحمد لله الذي أنزل الكتاب ولم يجعل له عوجًا، وجعله سراجًا منيرًا للسالكين سبيله، ويسر لنقله إلينا من اختاره ووفقه من أئمة الهدى، فوصل إلينا غضًّا كما أنزل، لم تصل إليه يد التبديل والتحريف، ولم تطمح إلى النيل منه أطماع الجاحدين والمعاندين، فكان ذلك مصداقًا لقوله -جلَّ ذِكره- في كتابه الحكيم: {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ} [سورة الحجر: 9]، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، بعثه الله في الأمة الأمية، فعلمها ونصحها، فقامت بحفظ كتاب ربِّها، ونقلته إلينا كما أنزل، على أدق أوجه التحري والإتقان.

أما بعد، فإن علم الناسخ والمنسوخ من أهم العلوم، وأجلها قدرًا، وهو من المباحث المهمة في علوم القرآن الكريم، ومن المسائل التي لها صلة وثيقة بعلم أصول الفقه -كما لا يخفى-.

فلا يجوز لأحد أن يفسر القرآن وهو لا يعرف الناسخ والمنسوخ، إذ به يُعرف الحلال والحرام، وبه يعرف تأويل كلام الله ومراده، فاختلاف العلماء في إحكام الآية أو نسخها يتوقف عليه فهم معناها، ثم إن كانت على النسخ فمعرفة العلاقة بين النصين -الناسخ والمنسوخ- لها أثر بارز في بيان معنى النصين.

ولأهمية هذا العلم عني به العلماء المتقدمون والمتأخرون، وأوْلوه اهتمامهم، وتناولوه بالتصنيف والبحث، وكان لتعدد مفاهيم النسخ بينهم، واختلاف الاعتبارات في قبول الروايات الواردة في النسخ، والتباين في تطبيق ضوابط وقواعد النسخ أثر في تفسير الآية وبيان معناها. وعند الحديث عن علم الناسخ والمنسوخ في القرآن تتوجه الأنظار إلى المؤلفات في علم الناسخ والمنسوخ، أو ما كتبه علماء أصول الفقه، إلا أن للمفسرين عناية فائقة بهذا العلم، فقد جمعوا في تفاسيرهم أصول هذا العلم، وطبقوه فيها. ومن هؤلاء المفسرين: محمد رشيد رضا، فقد تميز تفسيره بذكر أقوال السلف، ومعرفته مرادهم، ثم سرد تلك الأقوال، وبيان وجهها، والترجيح بينها، وفق أسس علمية، ومنهجية منضبطة، لكن له فهم خاص لعلم الناسخ والمنسوخ خالف فيه كثيرًا من أئمة التفسير؛ ولذلك وقع اختياري للكتابة في مفهوم النسخ عند محمد رشيد رضا.

أهمية البحث:

وتظهر أهمية الموضوع من جهتين:

1. من جهة المؤلف محمد رشيد رضا صاحب النهضة العلمية التي تأثر بها من بعده.
2. من جهة الموضوع وهو النسخ وخطورة القول فيه أو نفيه على الأحكام والتعليل.

أسباب اختيار هذا الموضوع:

وتظهر أسباب اختيار هذا الموضوع من خلال:

1. اشتهار كلام محمد رشيد رضا بين المعاصرين من بعده.
2. اختلاط الناس في حقيقة قول محمد رشيد رضا وعلاقته بالمدرسة العقلية.
3. تجلية الكلام بين العلماء وحقيقة أثره في مسائل نسخ القرآن.
4. دراسة تطبيقات محمد رشيد رضا تجعل الأمر أكثر وضوحًا من نسبته للمنكرين للنسخ.

الدراسات السابقة:

النسخ هو مبحث من المباحث المشتركة بين علمي أصول الفقه وعلوم القرآن، وكل من كتب في هذين العلمين كتب في النسخ بالضرورة، مهما كان مذهبه الفقهي أو العقدي. ومع ذلك أنكر النسخ بعض العلماء؛ لشبه عقلية أو فلسفية؛ رغم مناقضة النفي للواقع العملي واتفاق العلماء؛ وإقرار العقول بإمكانه.

وفيما يتعلق بمحمد رشيد رضا فهو لم يؤلف كتابًا مستقلاً؛ سواء في علم أصول الفقه أو علوم القرآن، ولكنه كتب تفسيرًا للقرآن الكريم، ولم يتمَّه، فقد تناول فيه آيات النسخ سواء بمناسبة تفسيره لآياته أو مناسبات أخرى. ومع ذلك لم يفرد أحد من الباحثين مناقشة النسخ عند محمد رشيد رضا؛ رغم شهرته وانتشار كتابه في التفسير، والأهم من ذلك رأيه في نسخ التلاوة، واعتباره شبهة تؤول إلى نفي النسخ، ولم أقف إلا على رسالتين علميتين ضمنتا الحديث عنه، هما:

أولًا: موقف مدرسة المنار من النسخ وآثاره في التشريع، رسالة ماجستير للطالبة رقية جرادي جامعة أدرار بالجزائر.

تناولت فيه الباحثة موقف مدرسة المنار التي لم تذكر لها تعريفا إلا أنها أدرجت فيها الشيخ الأفغاني والشيخ محمد عبده والشيخ محمد رشيد رضا.. بينما لا يوجد لأي من هؤلاء أي أثر يتعلق بالموضوع إلا ما سجله الشيخ محمد رشيد في مجلته وسائر أعماله. ومع ذلك فإن بحثها من أول صفحة تنقل عن الشيخ محمد رشيد وتنسب ذلك لمدرسة المنار... وما نقلته عنه يبين أن الشيخ لا ينكر النسخ ولكن ينكر ما أنكره غيره على كثير من المفسرين الإفراط في دعوى النسخ بلا دليل وبذلك يبطل معاني القرآن الكريم ودلالاته.

ولقد مر الشيخ رشيد بمراحل مختلفة في حياته العلمية فرشيد رضا في حياة شيخه محمد عبده يختلف عن محمد رشيد رضا الذي أعجب بعد وفاة شيخه بكتابات مدرسة ابن تيمية وورثته دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب

ثانيًا: أهم قضايا علوم القرآن في تفسير المنار «دراسة نقدية» للدكتور علي عبد الحميد عيسى عثمان، وأفرد المبحث الثاني بعنوان: إنكار أصحاب المنار للنسخ.

فقد تناول الباحث فيه محاولة الاعتذار لأبي مسلم الأصفهاني

في إنكاره للنسخ، وذكر بعض النقول في تفسير المنار وموقف المفسرين منها.

وفي هذا البحث ذكر لإثبات محمد رشيد رضا للنسخ وبيانه لحكمته ومعقوليته لولا أنه اشتبه عليه أمر نسخ التلاوة فقط كما بين في هذا البحث، وذكر أبرز الشبهات عنده التي تعلل بها على عدم وقوع نسخ التلاوة والجواب عنها.

خطة البحث: وتتكون من تمهيد وأربعة مباحث:

- **تمهيد:** التعريف بمصطلحات العنوان، وفيه مطلبان:
- **المطلب الأول:** ترجمة محمد رشيد رضا.
- **المطلب الثاني:** تعريف النسخ وأنواعه وأدلة ثبوته.
- **المبحث الأول:** مفهوم النسخ عند محمد رشيد رضا والحكمة منه.
- **المبحث الثاني:** إثبات محمد رشيد رضا للنسخ في القرآن الكريم.
- **المبحث الثالث:** مفهوم نسخ التلاوة عند محمد رشيد رضا وموقفه منه، وفيه مطلبان:
- **المطلب الأول:** مفهوم نسخ التلاوة عند محمد رشيد رضا.
- **المطلب الثاني:** موقف محمد رشيد رضا من نسخ التلاوة.
- **الخاتمة:** وفيها ملخص البحث وأهم نتائج البحث، والتوصيات.
- **ثبت المصادر والمراجع.**

منهج البحث:

يقوم هذا البحث على المنهج الاستقرائي التحليلي، وذلك باستقراء جميع مواضع النسخ عند محمد رشيد ضا التي قال بها أو التي ردّها، وتحليل ما في هذا النصوص من مفهوم، وموقف، وشبه، وترتيب المادة العلمية ترتيباً موضوعياً، ومن ثم التعليق على ما يحتاج إلى تعليق أو توضيح أو رد.

التمهيد في شرح مصطلحات العنوان

المطلب الأول: ترجمة محمد رشيد رضا

اسمه ونسبه:

هو محمد رشيد بن علي رضا بن محمد شمس الدين بن بهاء الدين بن منلا خليفة البغدادي. ولد في قرية القلمون في ولدفي السابع والعشرين من جمادى الأولى سنة 1282هـ تبعد عن مدينة طرابلس ثلاثة أميال تقريبًا. وأصل هذه الأسرة من الحجاز ثم انتقلوا إلى العراق فنزلوا النجف ثم نزحوا إلى الشام، من أعمال طرابلس الشام (الزركلي، 2002: 126/6؛ الصعيدي، 1416: 539؛ أرسلان، 1356: 811؛ الدمشقي؛ 1409: 82).

نشأته العلمية:

كانت النشأة العلمية لمحمد رشيد رضا في بدايتها معتمدة على التلقي عن العلماء في الكتاتيب، فأقبل على تعلم الخط والحساب والقراءة بما فيها قراءة القرآن الكريم في قريته القلمون، ولم يكن ممن تلقى عنهم في درجة واحدة من العلم، مع أنهم لم يتجاوزوا أصابع اليد الواحدة، وكانت نتيجة ذلك وقوع محمد رشيد رضا في أخطاء واضحة ولا سيما بعد تأثره بمحمد عبده زعيم المدرسة الإصلاحية في ذلك الوقت، ومواجهته لقضايا هامة ومسائل معقدة (رضا، 1352: 139).

ثم انتقل إلى طرابلس والتحق بالمدرسة «الرشيدية» وهي مدرسة ابتدائية تابعة للدولة، وظل بها عامًا ثم تركها إلى المدرسة الوطنية الإسلامية بطرابلس، وكانت من أرقى المدارس يُدَرَّس فيها الصرف والنحو ومبادئ الجغرافية وعلم الفلك والعقائد والعبادات والمنطق والرياضيات، ولم تطل الحياة بتلك المدرسة فسرعان ما أُغلقت أبوابها، وتفرق طلابها في المدارس الأخرى، غير أن محمد رشيد رضا توثقت صلته بشيخه الأول حسين الجسر، ولازم دروسه وحلقاته، ولما رأى الشيخ الجسر في تلميذه ذكاءً وفهمًا؛ آثره بالعناية والرعاية، وأجازه بتدريس العلوم الشرعية والعقلية والعربية، وفي الوقت نفسه كان يحضر دروس عدد من المشايخ كالشيخ محمود نشابة الذي أجازه برواية الحديث، والشيخ محمد الحسيني، وعبدالغني الرافعي، وغيرهما.

لقد اكتسب محمد رشيد رضا كثيرًا من معارفه بقراءاته الشخصية وجهوده الذاتية وتوجيه بعض العلماء له. لقد كان شديد العناية بمطالعة كتب الأدب والسلوك، وكان أعجب كتب السلوك عنده كتاب الإحياء للغزالي، ولقد طالعه محمد رشيد رضا كله وأكثر مراجعته وأعاد قراءة أبوابه عودًا على بدء، ثم صار يقرأه للناس، وكان لهذا الكتاب أكبر الأثر في دين محمد رشيد رضا وأخلاقه (رضا، 1352: 133-139؛ الزركلي، 2002: 126/6؛ كحالة، (د ن): 310/9-312؛ العدوي، د ن: 19).

وكان الشيخ محمد عبده هو أكثر شيوخ محمد رشيد رضا تأثيرًا فيه (رضا، د ن: 2/1)، وهو الذي أطلق عليه لقب «الأستاذ الإمام»، وكان «محمد عبده» يقول عن محمد رشيد رضا: إنه: «ترجمان أفكاره» (رضا، 1350: 1025/1)، وكان يرى أنه سيكون خليفته في الإصلاح (رضا، 1350: 1024/1-1026)، وقد ألّف محمد رشيد رضا كتابًا في ترجمة شيخه «محمد عبده» ربما يكون أكبر ترجمة لشيخ في التاريخ. إذ بلغ ثلاث مجلدات (رضا، د ن: 379/8 وما بعدها).

المطلب الثاني: تعريف النسخ وأنواعه وأدلة ثبوته

النسخ في اللغة: الرفع والإزالة، كما أنه يستعمل في النقل أيضًا (الراغب الأصفهاني، 1412: 801؛ الخطيب البغدادي،

1421: 80/1؛ أبو الثناء الأصفهاني، 1406: 489/2).

تعريف النسخ اصطلاحًا:

تعددت تعريفات النسخ عند العلماء وبيان المراد به (ابن حزم الظاهري، 1406: 7؛ الجصاص، 1415: 59/1؛ الزرقاني، د ن: 72/2؛ عثيمين، 1430: 77)، ولعل أشهرها: هو رفع حكم شرعي سابق بدليل شرعي متراخ عنه في زمن نزول الوحي.

أنواع النسخ:

كل من كتب في النسخ من علماء أصول الفقه أو ممن كتب في علوم القرآن تكاد كتاباتهم تتفق على أن أنواع النسخ ثلاثة (الجصاص، 1414: 253/2-350؛ أبو يعلى الفراء، 1410: 702/3؛ السمعاني، 1418ب: 426/1، السيوطي، د ن: 62/3 وما بعدها؛ السايس، 2002: 28/1):

1. نسخ الحكم دون التلاوة، وهو المشهور، وصنفت فيه الكتب. قال السيوطي: «الضرب الثاني: ما نسخ حكمه دون تلاوته وهذا الضرب هو الذي فيه الكتب المؤلفة» (السيوطي، 1394: 71/3). مثاله: تقديم الصدقة عند الرغبة في مناجاة النبي صلى الله عليه وسلم، ثم نسخ الحكم مع بقاء الآية.
2. نسخ التلاوة دون الحكم، وهذا النوع من المباحث التي اعتنى بها علماء علوم القرآن.

   مثاله: الرجم للزاني المحصن، نسخت تلاوته وبقي حكمه.
3. نسخ التلاوة والحكم (السيوطي، 1394: 62/3؛ الزرقاني، د ن: 214/2).

مثاله: نسخ الرضعات العشر التي تُحرّم. فهذه الرضعات العشر نسخت من القرآن، ولم يبق العمل بها.

أدلة ثبوت النسخ:

والأدلة على ثبوت النسخ آيات منها:

1. قوله تعالى: {مَا نَنسَخۡ مِنۡ ءَايَةٍ أَوۡ نُنسِهَا نَأۡتِ بِخَيۡرٖ مِّنۡهَآ أَوۡ مِثۡلِهَآۗ} [سورة البقرة: 106]. وجه الدلالة: في الآية إخبار من الله تعالى عن وقوع النسخ وحكمته منه، وأنه سبحانه وتعالى يأتي بخيرٍ من المنسوخ أو مثله.
2. وقوله تعالى: {وَإِذَا بَدَّلۡنَآ ءَايَةٗ مَّكَانَ ءَايَةٖ وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مُفۡتَرِۭۚ} [سورة النحل: 101].

وجه الدلالة: إخبار من الله سبحانه بأنه يبدل الآية بآية أخرى، وهذا فيه إشارة إلى وقوع النسخ، كما تشير الآية إلى أن نسخ التلاوة كان مثار شبهة عند الكفار (ابن كثير، 1420هـ: 567/2؛ القنوجي، 1412هـ: 298/5).

3. وقوله تعالى: {سَنُقۡرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۚ} [سورة الأعلى: 6-7]. أي: «أن تنساه» (الشنقيطي، 1415: 430/3).

وجه الدلالة: في الآية بيان وبشارة للنبي صلى الله عليه وسلم من الله بأن يعلمه علمًا لا ينساه، إلا ما اقتضت حكمة الله أن تنساه لمصلحة بالغة.

ومعلوم أن النسخ لا يثبت إلا بوحي من الله لنبيه صلى الله عليه وسلم. قال تعالى: {قُلۡ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنۡ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلۡقَآيِٕ نَفۡسِيٓۖ إِنۡ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّۖ إِنِّيٓ أَخَافُ إِنۡ عَصَيۡتُ رَبِّي عَذَابَ يَوۡمٍ عَظِيمٖ} [سورة يونس: 15].

المبحث الأول: مفهوم النسخ عند محمد رشيد رضا والحكمة منه

أولاً: تعريفه النسخ لغة

قال محمد رشيد رضا: «قال أئمة اللغة: إن أصل النسخ النقل، سواء أكان نقل الشيء بذاته كما يقال: نسخت الشمس الظل، أي: نقلته من مكان إلى مكان، أو نقل صورته كما يقال: نسخت الكتاب، إذا نقلت عنه صورة مثل الأولى، وورد: نسخت الريح الأثر: أي: أزالته» (رضا، 1990: 112/2).

ومن خلال ما تقدم يتبين أن النسخ عند محمد رشيد رضا مأخوذ من النقل، كقولهم: نسخت الكتاب، ومن الإزالة، كقولهم: نسخت الريح الأثر، وهذان المعنيان من المعاني اللغوية لمادة نسخ الواردة في كلام العرب (الفراهيدي، د ن: 201/4؛ الزجاج، 1408: 189/1؛ ابن فارس، 1399: 425/5؛ الأزهري، 2001: 182/7؛ الجوهري، 1407: 433/1)، وهما مستعملان في القرآن، فمن المعنى الأول قوله تعالى: {هَٰذَا كِتَٰبُنَا يَنطِقُ عَلَيۡكُم بِٱلۡحَقِّۚ إِنَّا كُنَّا نَسۡتَنسِخُ مَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ} [سورة الجاثية: 29]، ومن المعنى الثاني قوله تعالى: {فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلۡقِي ٱلشَّيۡطَٰنُ} [سورة الحج: 52]. ولهذا لم يخل كلام اللغويين من تأثر بالتقرير الشرعي؛ الذي لا يخرج في أصله عن اللغة، وإنما قد يزيد بعض القيود.

ثانيًا: تعريفه النسخ اصطلاحًا

لم يُعرِّف محمد رشيد رضا النسخ تعريفًا صريحًا، وما ذكره في مواضع متفرقة من تفسيره إنما هو بيانٌ وتقريبٌ للنسخ.

قال محمد رشيد رضا عند تفسيره لآية البقرة: {مَا نَنسَخۡ مِنۡ ءَايَةٍ أَوۡ نُنسِهَا نَأۡتِ بِخَيۡرٖ مِّنۡهَآ أَوۡ مِثۡلِهَآۗ} [سورة البقرة: 106]: «قال الأستاذ الإمام:...فالنسخ هنا بمعنى التبديل، أي: إذا جعلنا آية بدلاً من آية، فإننا نجعل هذا البدل خيرًا من المبدل منه أو مثله على الأقل، فالآية عند هؤلاء في نسخ التلاوة، وقالوا: إن المراد بالنسيان هو أن يأمر الله -تعالى- بعدم تلاوة الآية فتُنسى بالمرة ... وثانيهما: أن المراد نسخ حكم الآية، وهو عام يشمل نسخ الحكم وحده ونسخه مع التلاوة، وهذا هو القول المختار للجمهور، ...» (رضا، 1990: 341/1).

ومن خلال ما تقدم يتبين أن النسخ في الاصطلاح عند محمد رشيد رضا موافق لما عليه عامة أهل العلم (أبو جعفر

الطبري، 1422: 472/2 وما بعدها؛ الماوردي، د ن: 170/1؛ البغوي، 1417هـ: 154/1؛ الرازي، 1420: 637/3 وما بعدها؛ القرطبي، 1384هـ: 67/2 وما بعدها).

ثالثًا: الحكمة من النسخ عند محمد رشيد رضا

أثبت محمد رشيد رضا الحكمة من النسخ فقال: «وإنما الأحكام تختلف باختلاف الزمان والمكان والأحوال، فإذا شُرع حكم في وقت لشدة الحاجة إليه، ثم زالت الحاجة في وقت آخر، فمن الحكمة أن يُنسخ الحكم ويُبدَّل بما يوافق الوقت الآخر، فيكون خيرا من الأول أو مثله في فائدته من حيث قيام المصلحة به ...».

وقال أيضًا: «إن النسخ في الشرائع جائز، موافق للحكمة، وواقع، فإن شرع موسى نسخ بعض الأحكام التي كان عليها إبراهيم، وشرع عيسى نسخ بعض أحكام التوراة، وشريعة الإسلام نسخت جميع الشرائع السابقة؛ لأن الأحكام العملية التي تقبل النسخ إنما تُشرع لمصلحة البشر، والمصلحة تختلف باختلاف الزمان، فالحكيم العليم يُشرّع لكل زمن ما يناسبه، وكما تُنسخ شريعة بأخرى يجوز أن تُنسخ بعض أحكام شريعة بأحكام أخرى في تلك الشريعة، فالمسلمون كانوا يتوجهون إلى بيت المقدس في صلاتهم فنُسخ ذلك بالتوجه إلى الكعبة وهذا لا خلاف فيه بين المسلمين ...» (رضا، 1990: 112/2). وما قرره محمد رشيد رضا من حكمة لوقوع النسخ موافق لما قرره العلماء، وأن الحكمة من النسخ عائدة إلى أمور منها:

1. التربية والتهذيب فينسخ الله من الأحكام ما شاء بعد حصول المقصود منها.
2. مرحلية الحكم، فيشرع الحكيم أحكامًا ثم ينسخها بأحكام أنسبَ للمرحلة الأخرى.
3. التدرج في التشريع، فيأتي الحكم الجديد وهم على كامل الاستعداد للعمل به.
4. بيان أن الإسلام آخر الأديان، وشريعته خاتمة الشرائع وصالحة لكل زمان ومكان.

المبحث الثاني: إثبات محمد رشيد رضا للنسخ في القرآن الكريم

أثبت محمد رشيد رضا النوع الأول من النسخ، وهو نسخ الحكم دون التلاوة (رضا، 1990: 413/1-414؛ رضا وآخرون، د ن: 693/12)، وأثبت نسخ الأحكام عمومًا أو مع بقاء لفظ الآيات، وأثبت معقوليته وحكمته؛ ومن ذلك قوله: «وإنّ نسخ حكم في الشريعة بحكم آخر هو كنسخ شريعة بشريعة أخرى، معقول المعنى موافق لحكمة التشريع في انطباقها على مصالح الناس التي تختلف باختلاف الزمان والأحوال، لا شبهة فيه على أصل الدين ...» (رضا وآخرون، د ن: 693/12). وفي حكمة بقاء الآية مع رفع الحكم، يقول: «حكمة بقاء الآية التي نُسخ حكمها التذكر بنعمة النسخ والتعبد بتلاوتها ...» (رضا وآخرون، د ن: 611/7؛ رضا، 1990: 414/1).

وردّ على من أنكر النسخ من المتقدمين والمتأخرين اعتمادًا على شبهات تعارض في رأيهم دلالة النسخ، ومن هؤلاء أبو مسلم الأصفهاني المعتزلي، وكان عالمًا بالتفسير وغيره من صنوف العلم، فقال محمد رشيد رضا: «ولكن هناك خلافًا في نسخ أحكام القرآن ولو بالقرآن، فقد قال أبو مسلم محمد بن بحر الأصفهاني المفسر الشهير: ليس في القرآن آية منسوخة، وهو يُخرِّج كل ما قالوا إنه منسوخ على وجه صحيح بضرب من التخصيص أو التأويل، وظاهر أن مسألة القبلة ليس فيها نسخ للقرآن، وإنما هي نسخ لحكم لا ندري هل فعله النبي صلى الله عليه وآله وسلم باجتهاده أم بأمر من الله تعالى غير القرآن؛ فإن الوحي غير محصور في القرآن ...» (رضا، 1990: 112/2). وقد ذكر ياقوت الحموي في معجم الأدباء كتابًا لأبي مسلم باسم «مجموعة الرسائل» لعله هو المقصود هنا (الحموي، 1414: 420/6).

وقد نقل الرازي والقاسمي وغيرهما من المفسرين رأي أبي مسلم (الرازي، 1420: 641/3؛ القاسمي، 1418: 25/1). وبالنظر نجد أن أبا مسلم الأصفهاني أوَّلَ النسخَ في الآية بالشرائع التي في التوراة والإنجيل معتمدًا في ذلك على أن المراد بالنسخ في آية {مَا نَنسَخۡ مِنۡ ءَايَةٍ أَوۡ نُنسِهَا} [سورة البقرة: 106] قد يكون بمعنى شريعة، أو قد يكون النقل من اللوح المحفوظ وتحويله إلى سائر الكتب، أو وقوع خير منه. والجواب عن ذلك أن يقال: إن العرب لم يستخدموا آية بمعنى شريعة، ولم يرد في كتب اللغة إتيان آية بمعنى شريعة، بل إن لفظ الآية إذا أطلق فإنه يراد به الآية القرآنية، فخالف بقوله المعهود من لغة العرب والمفسرين، كما أنه ليس لديه دليل على المخالفة، والخيرية في نقل القرآن من اللوح المحفوظ إلى سائر الكتب غير متوفرة في نقل القرآن، كما أن كلامه في مسألة القبلة وأنه ليس فيها نسخ؛ يعتبر مخالفًا لما عليه السلف وكبار المفسرين، ويسبب انفكاكًا بين سبب الآية وسياقها، وأما قوله: لو وقع النسخ لوقع إلى خير منه، فالجواب أن في قوله تعالى: {وَإِذَا بَدَّلۡنَآ ءَايَةٗ مَّكَانَ ءَايَةٖ} [سورة النحل: 101]. ما يدل على وقوع النسخ، وفي آية البقرة ما يدل على إمكانية وقوعه (الراغب الأصفهاني، 1412: 33؛ السيوطي، 1394: 24/2).

وأثبت محمد رشيد رضا رأي الجمهور بأن القرآن يُنسخ بالقرآن بناء على أنه لا مانع من نسخ حكم آية مع بقائها في الكتاب يُعبد الله تعالى بتلاوتها وبتذكر نعمته بالانتقال من حكم كان موافقا للمصلحة ولحال المسلمين في أول الإسلام، إلى حكم يوافق المصلحة في كل زمان ومكان، فإنه لا يُنسخ حكم إلا بأمثل منه، كالتخفيف في تكليف المؤمنين قتال عشر أمثالهم بالاكتفاء بمقابلة الضعف بأن تقاتل المائة مائتين.

ثم أشار إلى ضوابط تميّز النسخ عن غيره، وبيان ما يدخل في النسخ وما لا يدخل فيه، وهي: أنه لا يُصار إلى القول بالنسخ

لمجرد التعارض، لأن القول بالنسخ لمجرد التعارض احتمال، والنسخ لا يثبت بالاحتمال، وفي هذه الحال يُصار إلى الجمع ما أمكن، فإن انتفى وتعذر الجمع بين الآيتين من آيات الأحكام العملية، وعُلِم تاريخهما، فعند ذلك يقال إن الثانية ناسخة للأولى.

كما أشار إلى أن الأخبار المحضة كآيات العقائد، وأصول العبادات والمعاملات والفضائل وأخبار الأمم الماضية لا يدخلها النسخ، لأنها خبر من الله، وخبر الصادق يستحيل الرجوع منه. وأشار إلى أن نسخ السنة بالسنة كنسخ الكتاب بالكتاب، بل هو أولى وأظهر، وكذلك نسخ السنة بالكتاب كما في مسألة القبلة ولا خلاف فيهما. ومن قبيل هذا نسخ الحديث المتواتر لحديث الآحاد.

وأشار إلى أن الخلاف المعتبر في نسخ القرآن بالحديث ولو متواترًا، أو الحديث المتواتر بأخبار الآحاد، والقول بجواز نسخ القرآن للسنة مطلقًا وهو رواية عن الإمام أحمد، وقال به أهل الظاهر، وهو اختيار الشنقيطي رحمه الله. ينظر: (ابن عقيل الظفري، 1420: 259/4؛ ابن حزم، د ن: 505/4؛ الشنقيطي، 2001: 86)، وذكر أن الذي عليه المحققون الأولون أن الظني –وهو خبر الآحاد– لا ينسخ القطعي كالقرآن والحديث المتواتر. والحنفية وكثير من محققي الشافعية صرحوا بجواز نسخ الكتاب بالسنة المتواترة، وهو رواية عن الإمام أحمد، وقال به كثير من المالكية والفقهاء والأصوليين والأشاعرة والمتكلمين (علاء الدين البخاري، د ن: 3/ 182؛ الغزالي، 1413: 124/1؛ فخر الدين الرازي، 1418: 519/1؛ ابن قدامة المقدسي، 1423: 327/1)؛ لأن النبي –صلى الله عليه وسلم– معصوم في تبليغ الأحكام، فمتى أيقنا بأن الرواية عنه واستوفت شروط النسخ تعتبر ناسخة للكتاب كما إذا نسخت آية آية. وذهب آخرون ومنهم الإمام الشافعي كما في رسالته المشهورة في الأصول (الرسالة، 1358: 106) بأنه لا يجوز نسخ حكم من كتاب الله بحديث مهما تكن درجته، لأن للقرآن مزايا لا يشاركه فيها غيره (رضا، 1990: 112/2)، وقال به الإمام أحمد في رواية عنه، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية (الشيرازي، د ن: 501/1؛ أبو الخطاب الكلوذاني، 1406: 369/2؛ ابن قدامة المقدسي، 1423: 322/1؛ ابن تيمية، 1416: 184/17؛ الشاطبي، 1417: 79/3).

والذي يظهر من خلال ما ذُكر من أقوال في مسألة نسخ القرآن بالسنة؛ جواز وقوعه مطلقًا، سواءً أكان الحديث متواترًا أم آحادًا (السريع، 1434).

المبحث الثالث: مفهوم نسخ التلاوة عند محمد رشيد رضا وموقفه منه

المطلب الأول: مفهوم نسخ التلاوة عند محمد رشيد رضا

بيَّن محمد رشيد رضا مفهوم نسخ التلاوة عند العلماء لكنه اتبع شيخه محمد عبده في رد هذا المعنى الذي قرره العلماء حيث قال:

«وقالوا: إن المراد بالإنساء إزالة الآية من ذاكرة النبي –صلى الله عليه وآله وسلم–، وقد اختُلف في هذا: أيكون «بعد التبليغ أم قبله؟ فقيل: بعده كما ورد في أصحاب بئر معونة، وقيل: قبله، حتى إن السيوطي روى في أسباب النزول أن الآية كانت تنزل على النبي –صلى الله عليه وآله وسلم– ليلاً فينساها نهارًا، فحزن لذلك فنزلت الآية» (السيوطي، 911: 14؛ ابن أبي حاتم، 1419: 200/1).

وبئر معونة هي أرض بين بني عامر وحرة بني سليم، وقال ابن إسحاق: كلا البلدين منها قريب إلا أنها إلى حرة بني سليم أقرب، وقيل: بئر معونة بين جبال يقال لها: أبلى في طريق المصعد من المدينة إلى مكة وهي لبني سليم، وتقع غرب المهد إلى الشمال، وتتصل في الغرب بحرة الحجاز (الحموي، 1995: 302/1؛ المغلوث، 1422: 254).

ونقل عن الشيخ محمد عبده قوله: «ولا شك عندي في أن هذه الرواية مكذوبة، وأن مثل هذا النسيان محال على الأنبياء – عليهم السلام –؛ لأنهم معصومون في التبليغ، والآيات الكريمة ناطقة بذلك كقوله تعالى: {إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ} [سورة القيامة: 17]، وقوله: {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ} [سورة الحجر: 9]، وقد قال المحدثون والأصوليون: إن من علامة وضع الحديث مخالفته للدليل القاطع عقليًّا كان أو نقليًّا، كأصول الاعتقاد، وهذه المسألة منها، فإن هذا النسيان ينافي العصمة المجمع عليها ...» (رضا، 1990: 342/1).

بينما يرى العلماء أن وقوع النسيان من النبي ﷺ فيما ليس مأمورا فيه بالبلاغ كالأمور الحياتية الطبيعية جائز، وأما ما كان مأمور فيه بالبلاغ من أمور الشرع كالقرآن فمُجمع على جوازه عند العلماء بشرطين: أحدهما: أن يقع منه النسيان بعد البلاغ، وأما قبله فلا يجوز، والثاني: ألا يستمر على نسيانه فيتذكره أو يُذَكر به. ولم يثبت أن النبي ﷺ نسي شيئًا ولم يبلغه أو كتمه. والنسيان بهذه الشروط لا ينافي عصمة الأنبياء ولا يقدح فيهم، ولا في أصل جمع القرآن وحفظه. وأما النسيان الذي يتذكره ﷺ أو يُذكر به فعارض سريع الزوال لقوله تعالى: {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ } [سورة الحجر: 9]، وأما ما رفعه الله عن قلبه فالمراد به نسخ التلاوة وهو داخل في المستثنى بقوله تعالى: {سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ } [سورة الأعلى: 6-7]، قال السمعاني: «والمراد منه نسخ التلاوة» (السمعاني، 1418: 209/6)، وقال أبو حيان: «ومفهوم الآية في غاية الظهور، وقد تعسفوا في فهمها. والمعنى أنه تعالى أخبر أنه سيقرئه، وأنه لا ينسى إلا ما شاء الله، فإنه ينساه، إمّا النسخ، وإمّا أن يَسُنَّ، وإمّا على أن يتذكر. وهو صلى الله عليه وسلم معصوم من النسيان فيما أمر بتبليغه، فإن وقع نسيان، فيكون على وجه من الوجوه الثلاثة»(أبو حيان: 1422: 457/10)، وداخل في قوله تعالى: {مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ} [سورة البقرة: 106] (النووي، 1392: 1379/4-1380؛ ابن حجر،

1379: 86/9؛ بدر الدين العيني، د ت: 51/20؛ القنوجي، 1412: 188/15؛ الزرقاني، د ن: 265/1).

المطلب الثاني: موقف محمد رشيد رضا من نسخ التلاوة

أنكر محمد رشيد رضا نسخ التلاوة، وإنكاره ثابت ذكره في عدة مواضع من مجلة المنار: فقال: «أما نسخ لفظ الآية مع بقاء حكمها أو نسخ لفظها وحكمها معًا فمما لا يجب علينا اعتقاده وإن قال به القائلون ورواه الراوون، وقد عللله القائلون به والتمسوا له من الحكمة ما هو أضعف من القول به وأبعد عن المعقول ...» (رضا وآخرون، د ن: 611/7).

ونفى الحكمة منه فقال: «وأما نسخ التلاوة فلم تظهر لنا حكمته ولم يأت اليافعي ولا من قبله من العلماء الذين اطلعنا على أقوالهم بحكمة مقنعة لمن كان مستقلاً في فهمه غير مقلد فيه، لا سيما نسخ اللفظ مع بقاء الحكم» (رضا وآخرون، د ن: 694/12)، واليافعي هو الشيخ صالح، من علماء اليمن –أقام في الهند– وهو الذي تولى الرد على من أنكر نسخ التلاوة في مجلة المنار (رضا وآخرون، د ن: 125/12).

وطعن محمد رشيد رضا في أدلة وقوع نسخ التلاوة فقال: «وأما الدليل على وقوع ذلك فهو بعض الروايات عن الصحابة، وهي وإن صحح مثل البخاري أسانيدها، فهي محل إشكال في متنها كأحاديث أخرى في الصحيحين وغيرهما ...» (رضا وآخرون، د ت: 694/12).

وقال أيضًا: «وجملة القول أنه لم يرد في هذا المقام حديث صحيح السند إلا قول عمر (البخاري، 1422: 168/8ح:6830؛ مسلم، د ن: 1317/3ح:1691) في الشيخ والشيخة إذا زنيا، وهو من رواية الآحاد ... وأنا لا أعتقد صحته وإن رُوي في الصحيحين ...» (رضا وآخرون، د ن: 612/7).

هذا هو حاصل ما قاله في إنكاره لمنسوخ التلاوة، وقد خالف محمد رشيد رضا في ذلك جمهور العلماء من أهل السنة الذين يثبتون النسخ اعتمادًا على دلالة الكتاب العزيز والسنة المتواترة في ذلك. وحاول محمد رشيد رضا أن ينكر إنكاره ذلك في مناظراته للشيخ يوسف الدجوي، والحق أن إنكاره ثابت (رضا وآخرون، د ن: 33/33 وما بعدها).

وبعد ذكر جملة من مقولاته التي فيها بيان لموقفه من نسخ التلاوة وعدم وقوعه؛ أقول مناقشًا لما ذكر مستلهمًا منه سبحانه التوفيق والصواب:

الشبهة الأولى: منع نسخ التلاوة لمجرد عدم وجود حكمة ظاهرة مقنعة على نسخ التلاوة لا سيما نسخ اللفظ مع بقاء الحكم؛ فجوابها: أن الآية الناسخة والمنسوخة كلاهما مُنزّلة من الله تبارك وتعالى، وهو أعلم بما هو أصلح لخلقه، فيجب على المؤمن تجاه ذلك التسليم والاتباع بالناسخ والمنسوخ، قال تعالى: {وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍۭ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ} [سورة النحل :101]، فالاعتراض بين الشرط وجوابه في الآية أفاد أن مصدر الأمرين عن علمه تبارك وتعالى، وأن كلاً منهما منزل. وعلى هذا فلا حجة لمن أنكر نسخ التلاوة لعدم ظهور فائدة أو حكمة له فيه (ابن قيم الجوزية، د ن: 224؛ الخازن، 1415: 98/3).

ثم إن هذا من ابتلاء الله لعباده المؤمنين واختباره إياهم، فالواجب على المؤمن إذا ثبت الأمر أو الحكم؛ الإيمان ولزوم الوحي، قال تعالى: {إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَاۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ} [سورة النور: 51]، وكون حكم الآية باقيًا وثابتًا، ولفظها نُسخ فهذا بحد ذاته فائدة (الآمدي، د ن: 142/3؛ العنزي، 1437: 51).

ولما خشي عمر بن الخطاب –رضي الله عنه– على الناس إن طال بهم الزمان أن ينكروا فريضة الرجم، قام خطيبًا على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وحذرهم من ذلك وبيّن أنه في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم.

ثم إن التلازم بين الآية وحكمها مشروط بعدم وجود الناسخ، فإن وجد فلا تلازم بينهما، ويكون حينها رفع الحكم وأبقى التلاوة، أو العكس، أو رفعهما معًا، كل هذا بحسب ما تقتضيه الحكمة أو المصلحة (الزرقاني، 1379: 216/2). قال الطوفي: «وأما قولهم: «أُنزل اللفظ ليُتلى؛ فكيف يرفع؟» فلا استحالة فيه، ولا استبعاد، لجواز أن تكون المصلحة في تلاوته وقتا دون وقت، كغيره من الأحكام المنسوخة» (الطوفي، 1407: 274/2).

الشبهة الثانية: دعوى محمد رشيد رضا في ما قيل بأنه منسوخ لا يتفق مع أسلوب القرآن وبلاغته (رضا وآخرون، د ن: 612/7)؛ فجوابه: إن العبرة بثبوت الآية القرآنية هو صحة الإسناد، فإذا صح سندها ثبت لها من الخصائص ما لا يثبت لغيرها؛ كالإعجاز في لفظها والتعبد بتلاوتها وغير ذلك من الخصائص القرآنية، فإذا نُسخت تلاوتها لم يعد لها من الخصائص شيء، لأن نسخها يقتضي عدم حفظها متواترة، فيكون احتمال روايتها بالمعنى واردًا؛ لطول العهد بها وعدم تعاهدها فيُنسيها الله عباده ويرفعها من صدورهم، فلا يبقى إلا نقلها بالمعنى، وأنى لأحد أن يأتي بمثل كلام الله عز وجل؟!

ثم إن منسوخ التلاوة يكفي فيه خبر صحيح عن الصحابي ولو كان آحادًا بأن هذه الآية كانت من القرآن. ولا يلزم من قول الصحابي بأنها كانت من القرآن أن يكون هو اللفظ القرآني بعينه، بل ربما أراد المعنى (الجصاص، 1414: 253/2؛ الجرجاني، 1429: 1395/3؛ العنزي، 1437: 51)، قال أبو بكر الجصاص: «لأن الخبر لم يقتض أن يكون هذا المنقول بعينه هو الذي كان من ألفاظ القرآن على نظامه وتأليفه حسب ما نقلوه إلينا، وليس يمتنع أن يكون ذلك قد نقلوه على نظم آخر ونُسخ ذلك النظم وأنسي من كان يحفظه ولم ينسخ الحكم، فنقلوه بلفظ غير اللفظ الذي كان رُسم القرآن حين نزوله إلى أن رُفع، فلا

يكون هذا من القرآن، وهذا جائز أن يفعله الله، وذلك لأن قوله من القرآن ومن رسمه يتعلق به أحكام لا تتعلق بغيره» (الجصاص، 1414: 262/2).

الشبهة الثالثة: طعن محمد رشيد رضا بصحة الأحاديث الواردة في إثبات نسخ التلاوة؛ حتى ما روي في الصحيحين؛ فجوابه: أنَّ كثيرًا من الروايات الواردة في نسخ التلاوة مقطوعٌ بصحتها، وتلقتها الأمة بالقبول، وذلك لإخراج البخاري ومسلم لها في صحيحيهما، وهذا أمرٌ متفقٌ عليه بين العلماء، ومن تلكم الأحاديث الدالة على وقوع نسخ التلاوة، ما يلي:

ثبت في الصحيحين عن ابن عباس رضي الله عنهما: قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو جالس على منبر سول الله صلى الله عليه وسلم: «إن الله بعث محمدا صلى الله عليه وسلم بالحق، وأنزل عليه الكتاب، فكان مما أنزل الله آية الرجم، فقرأناها وعقلناها ووعيناها، رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجمنا بعده، فأخشى إن طال بالناس زمان أن يقول قائل: والله ما نجد آية الرجم في كتاب الله، فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله، والرجم في كتاب الله حق على من زنى إذا أحصن من الرجال والنساء، إذا قامت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف، ثم إنا كنا نقرأ فيما نقرأ من كتاب الله: أن لا ترغبوا عن آبائكم، فإنه كفر بكم أن ترغبوا عن آبائكم، أو إن كفرا بكم أن ترغبوا عن آبائكم» (البخاري، 1422: 168/8ح:6830؛ مسلم، د ن: 1317/3ح:1691)، وزاد ابن أبي شيبة في مصنفه وغيرُه: «والشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة» (ابن أبي شيبة، 1427: 539/5ح:28776؛ ابن ماجه، د ن: 853/2ح:2553؛ النسائي، 1421: 406/6ح:7107).

ووجه الدلالة من هذا الحديث ثبوت نسخ آية الرجم (الشيخ والشيخة) وآية (أن لا ترغبوا عن آبائكم)، فكانتا مما أُنزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم، واستمر حكمهما، ونسخت تلاوتهما، وقد أخبر بهما عمر بن الخطاب في جمع من الصحابة ولم يعلم له مخالف، فكان إجماعًا، وفي سكوت الصحابة وعدم النكارة على مقولة عمر دليلٌ على أن ما قاله كان محفوظًا ومعلومًا عندهم. قال الباقلاني: «والدليلُ على أن هذه الآية كانت محفوظةً عند غير عمر من الأمّة قوله: «كنا نقرؤها»، وتلاوتُه لها بمحضرٍ من الصحابة وترك النكير لقوله والرد له. وأن يقولَ قائل في أيّام حياتِه أو بعده أو مواجها له أو بغير حضرته متى نزلت هذه الآية ومتى قرأناها، والعادةُ جارية بمثل هذا في قرآن يُدعى إنزاله لا أصلَ له ويُدعى فيه حضورُ قومٍ نبلٍ أخيار أبرار، أهلِ دينٍ ونسكٍ وحفظٍ ولسنٍ وبراعة، وقرائح سليمةٍ وأذهانٍ صافية، فإمساكُهم عنه أوضحُ دليلٍ على أن ما قالَه وادّعاهُ كان معلومًا محفوظًا عندهم» (الباقلاني، 1422: 402/1).

ومن الأدلة أيضًا ما روي في صحيح مسلم من حديث عائشة رضي الله عنها أنها قالت: «كان فيما أُنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يُحَرِّمن، ثم نسخن بخمسٍ معلومات، فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهنَّ فيما يُقرأ من القرآن» (مسلم، د ن: 1075/2ح:1452)، وجه الدلالة: في الحديث دلالة ظاهرة على وقوع نسخ التلاوة، وردٌّ على من منعه ونفاه.

ولعل مراد عائشة رضي الله عنها: «فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهنّ فيما يقرأ من القرآن»: أن التلاوة نُسخت، ولم يبلغ ذلك كل الناس إلا بعد وفاته صلى الله عليه وسلم، فتوفي وبعض الناس يقرؤها (الزركشي، 1414: 254/5).

وقد أخذ جماعة من الفقهاء كالشافعي وغيره بهذا الحديث، وجعلوا الخمس رضعات حدًّا بين ما يُحَرِّم وما لا يُحَرِّم، وفيه دلالة على وقوع نسخ التلاوة عندهم، قال الشافعي: «وإنما أخذنا بخمس رضعات عن النبي – صلى الله عليه وسلم – بحكاية عائشة أنهن يحرمن وأنهن من القرآن» (الزركشي، 1414: 254/5).

ومن الأدلة حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: «أُنزل في الذين قُتلوا ببئر معونة قرآن قرآناه، ثم نسخ بعد: (بلّغوا قومنا أن قد لقينا ربنا فرضي عنا ورضينا عنه)» (البخاري، 1422: 21/4ح:2814؛ مسلم، 1374: 468/1ح:677). وجه الدلالة: الحديث دلّ على وقوع نسخ التلاوة. فقد أخبر أنس رضي الله عنه أنهم قرأوها، ثم رفعها الله. وقد استدل به العلماء على وقوعه.

والروايات الدالة على وقوع نسخ التلاوة كثيرة مستفيضة، وكثرتها تفيد التواتر المعنوي، وإنكارها لا يؤثر في ثبوتها بقدر ما يؤثر في قيمة إنكارهم لها. قال ابن فضال المجاشعي: «وقد جاءت أحاديث متظاهرة في أنها نزلت أشياء من القرآن، ثم نسخت تلاوتها» (المجاشعي، 1428: 149-150).

ومما تقدم يتبين ضعف حجة محمد رشيد رضا والمسلك الذي سلكه في ردّ الأحاديث الصحيحة والتشكيك في سلامتها، ولعله راجع إلى ضعف بضاعته في الحديث، أو عدم اعتداده بأصول النقاد وأحكامهم.

الشبهة الرابعة: دعوى محمد رشيد رضا بأن القرآن لا يثبت بطريق الآحاد، وكون الآية منسوخة فرع كونها آية فلا بد فيه من التواتر المشروط لإثبات القرآن؛ فالجواب: إن إثبات منسوخ التلاوة لا يشترط فيه التواتر؛ وذلك لأنه لم يعد قرآنًا يتلى، فيكفي في إثباته النقل الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم ولو كان آحادًا؟

ثم إنه كان في صدر الإسلام يثبت القرآن بخبر الواحد، ألا ترى أن الرجل إذا أسلم ذهب إلى قومه وقبيلته يدعوهم إلى الإسلام ويعلمهم ما معه من القرآن؟

ثم إن الروايات الواردة في إثبات نسخ التلاوة إن كانت نُقلت نقل آحاد، فإنها بمجموعها تفيد العلم النظري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قالها (مرزوق، 1439: 262-307). قال ابن القيم: «الكلام فيما نُقِل من القرآن آحادًا في فصلين، أحدهما: كونه من القرآن، والثَّاني: وجوب العمل به. ولا ريبَ

أنَّهما حكمان متغايران، فإنَّ الأوَّل يوجب انعقادَ الصَّلاة به، وتحريمَ مسِّه على المُحْدِث وقراءتِه على الجنب، وغير ذلك من أحكام القرآن، فإذا انتفت هذه الأحكام لعدم التَّواتر لم يلزم انتفاء العمل به، فإنَّه يكفي فيه الظَّنُّ. وقد احتجَّ كلُّ واحدٍ من الأئمَّة الأربعة به في موضعٍ، فاحتجَّ به الشَّافعيُّ وأحمد في هذا الموضع. واحتجَّ به أبو حنيفة في وجوب التَّتابع في صيام الكفَّارة بقراءة ابن مسعودٍ: «فصيام ثلاثة أيَّامٍ متتابعاتٍ» (الطبري، 1422: 559/10-561؛ الطحاوي، 1416: 399/2؛ الجصاص، 1415: 577/2؛ ابن كثير، 1420: 177/3).

واحتجَّ به مالك والصَّحابة قبله في فرض الواحد من ولد الأمِّ أنَّه السُّدس بقراءة أبيّ: {وَإِن كَانَ رَجُل يُورَثُ كَلَٰلَةً أَوِ ٱمْرَأَة وَلَهُۥ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ} [سورة النساء: 12]، والمشهور أنها قراءة سعد بن أبي وقاص. (أبو جعفر الطبري، 1422: 61/8؛ ابن أبي حاتم، 1419: 888/3؛ البغوي، 1417: 180/2؛ القرطبي، 1384: 78/5). فالنَّاس كلُّهم احتجُّوا بهذه القراءة، ولا مستندَ للإجماع سواها، قالوا: وأمَّا قولكم: إمَّا أن يكون نقله قرآنًا أو خبرًا، قلنا: بل قرآنًا صريحًا. وقولكم: فكان يجب نقله متواترًا، قلنا: متى؟ إذا نُسخ لفظه أو بقي؟ أمَّا الأوَّل فممنوعٌ، والثَّاني مسلَّمٌ، وغاية ما في الأمر أنَّه قرآنٌ نُسِخ لفظه وبقي حكمه، فيكون له حكم قوله: «الشَّيخ والشَّيخة إذا زنيا فارجموهما» ممَّا اكتُفِي بنقله آحادًا وحكمُه ثابتٌ، وهذا ممَّا لا جوابَ عنه (ابن قيم الجوزية، 1415: 184/6).

خاتمة البحث:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على النبي الكريم وآله وصحبه، وبعد: فهذه أهم النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث:

1. أثبت محمد رشيد رضا النسخ وعرَّفه وأثبت حكمته ومعقوليته ورد على من أنكره، إلا أنه رد أحد أنواعه المعتبرة عند العلماء وهو نسخ التلاوة.
2. استشكل محمد رشيد رضا نسخ التلاوة؛ سواء نسخ الآية وحدها أو نسخ الآية والحكم.
3. أبرز الشبهات التي اعتمد عليها محمد رشيد رضا في رده ثبوت نسخ التلاوة وحدها أو نسخ الآية والحكم معًا، هي:

أ.عدم وجود حكمة ظاهرة مقنعة على نسخ التلاوة لا سيما نسخ اللفظ مع بقاء الحكم.

ب.عدم صحة الروايات.

ت.ضعف أسلوب الآيات التي قيل بنسخها عن أسلوب القرآن الكريم.

ث.أن القرآن لا يثبت بطريق الآحاد، وكون الآية منسوخة فرع كونها آية فلا بد فيه من التواتر المشروط لإثبات القرآن.

وعند البحث والنظر في تلك الحجج التي ذكرها لم تصمد أيٌّ من شبه محمد رشيد رضا على نسخ التلاوة؛ فالأحاديث التي ذكرت هذا النوع يستحيل حملها على الخطأ كلها؛ فجلها صحيحة، بل هي تبلغ مبلغ التواتر المعنوي.

وأما نزول أسلوبها عن أسلوب القرآن فغير مُسَلَّم به، وإن سُلِّم فإنها تكون رويت بالمعنى بعد نسخها، لأن نسخها يقتضي عدم حفظها متواترة.

وبهذا يتبين أن هذا القول اجتهاد من محمد رشيد رضا دفاعًا عن القرآن، ولكنه في مقابل ما هو أقوى في الحجة، فلا يوافَق محمد رشيد رضا فيه بالرغم من اجتهاده، مع الاعتذار له واعتبارها كبوة جواد، لا تؤثر على موقفه من القرآن والدفاع عنه.

التوصيات:

إن النقد الذي وجه لمحمد رشيد رضا؛ نتيجة موقفه من العقل، ولذا أرى الكتابة في موقف محمد رشيد رضا من العقل.

المراجع:

ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس. (1419). تفسير القرآن العظيم. (ط3).[المحقق: أسعد محمد الطيب]. مكتبة نزار مصطفى الباز.

ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد. (1427). مصنف ابن أبي شيبة. (ط1). [المحقق: محمد عوامة]. دار القبلة، دمشق: مؤسسة علوم القرآن.

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. (1416). مجموع الفتاوى. [المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم]. مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

ابن حجر، أحمد بن علي. (1379). فتح الباري شرح صحيح البخاري. [رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز]. دار المعرفة.

ابن حزم الظاهري، علي بن أحمد. (1406). الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم. (ط1). [المحقق: د. عبد الغفار سليمان البنداري]. دار الكتب العلمية.

ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد. (د ت). الإحكام في أصول الأحكام. [المحقق: الشيخ أحمد محمد شاكر، قدم له: الأستاذ الدكتور إحسان عباس]. دار الآفاق الجديدة.

ابن عقيل الظفري، علي بن عقيل بن محمد. (1420). الواضح في أصول الفقه. (ط1). [المحقق: الدكتور عَبد الله

بن عَبد المحسن التركي]. مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع.

ابن فارس، أحمد بن فارس القزويني. (1399). معجم مقاييس اللغة. [المحقق: عبد السلام محمد هارون]. دار الفكر.

ابن قدامة المقدسي، عبد الله بن أحمد بن محمد. (1423). روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل. (ط1). مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع.

ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب. (1415). زاد المعاد في هدي خير العباد. (ط27). مؤسسة الرسالة، مكتبة المنار الإسلامية.

ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب. (د ت). التبيان في أقسام القرآن. [المحقق: محمد حامد الفقي]. بيروت: دار المعرفة.

ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر. (1420). تفسير القرآن العظيم. (ط2). [المحقق: سامي بن محمد سلامة]. دار طيبة للنشر والتوزيع.

ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني. (د ن). سنن ابن ماجه. [تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي]. بيروت: دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي.

أبو الثناء الأصفهاني، محمود بن عبد الرحمن. (1406). بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب. (ط1). [المحقق: محمد مظهر بقا]. دار المدني.

أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف. (1422). تفسير البحر المحيط. دار الكتب العلمية.

أبو يعلى الفراء، محمد بن الحسين. (1410). العدة في أصول الفقه. (ط2). [حققه وعلق عليه وخرج نصه: د. أحمد بن علي بن سير المباركي].

أرسلان، شكيب. (1356). رشيد رضا أو إخاء أربعين سنة. (ط1). ابن زيدون.

الأزهري، محمد بن أحمد. (2001). تهذيب اللغة. (ط1). [المحقق: محمد عوض مرعب]. دار إحياء التراث العربي.

الآمدي، علي بن أبي علي بن محمد. (د ن). الإحكام في أصول الأحكام. [المحقق: عبد الرزاق عفيفي]. المكتب الإسلامي.

الباقلاني، محمد بن الطيب بن محمد. (1422). الانتصار للقرآن. (ط1). [تحقيق: د. محمد عصام القضاة]. دار الفتح، دار ابن حزم.

البخاري، محمد بن إسماعيل. (1422). صحيح البخاري الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه. (ط1).[المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر. مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي] . دار طوق النجاة.

بدر الدين العيني، محمود بن أحمد بن موسى. (د ت). عمدة القاري شرح صحيح البخاري. دار إحياء التراث العربي.

البغوي، الحسين بن مسعود. (1417). معالم التنزيل في تفسير القرآن تفسير البغوي. (ط4).[حققه وخرج أحاديثه: محمد عبد الله النمر، عثمان جمعة ضميرية، سليمان مسلم الحرش]. الرياض: دار طيبة للنشر والتوزيع.

الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن. (1429). درج الدّرر في تفسير الآي والسّور. (ط1). [دراسة وتحقيق: (الفاتحة والبقرة) وَلِيد بِن أحمد بن صَالِح الحُسَيْن، وشاركه في بقية الأجزاء: إياد عبد اللطيف القيسي]. مجلة الحكمة.

الجصاص، أحمد بن علي أبو بكر. (1415). أحكام القرآن، المحقق: عبد السلام محمد علي شاهين. (ط1). دار الكتب العلمية.

الجصاص، أحمد بن علي. (1414). الفصول في الأصول. (ط2). وزارة الأوقاف الكويتية.

الجوهري، إسماعيل بن حماد الفارابي. (1407). الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية. (ط4). [تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار]. دار العلم للملايين.

الحموي، ياقوت بن عبد الله الرومي. (1414). معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب. (ط1). [المحقق: إحسان عباس]. دار الغرب الإسلامي.

الحموي، ياقوت بن عبد الله الرومي. (1995). معجم البلدان. (ط2). دار صادر، بيروت.

الخازن، علي بن محمد بن إبراهيم. (1415). لباب التأويل في معاني التنزيل. (ط1). [تصحيح: محمد علي شاهين]. دار الكتب العلمية.

الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت. (1421). الفقيه والمتفقه. (ط2). [المحقق: أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف الغرازي]. دار ابن الجوزي.

الدمشقي، محمد منير عبده آغا. (1409). نموذج من الأعمال الخيرية في إدارة الطباعة المنيرية سنة 1349هـ. (ط2). مكتبة الإمام الشافعي.

الرازي، محمد بن عمر بن الحسن. (1418). المحصول. (ط3). [دراسة وتحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني]. مؤسسة الرسالة.

الرازي، محمد بن عمر بن الحسن. (1420). التفسير الكبير مفاتيح الغيب. (ط3). دار إحياء التراث العربي.

الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد. (1412). المفردات في غريب القرآن. (ط1). [المحقق: صفوان عدنان الداودي]. دار القلم، الدار الشامية.

رضا، محمد رشيد. (1350). تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده. (ط1). دار المنار.

رضا، محمد رشيد. (1352). المنار والأزهر. دار المنار للنشر والتوزيع.

رضا، محمد رشيد. (1990). تفسير المنار تفسير القرآن الحكيم. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

رضا، محمد رشيد. (د ت). مجلة المنار. (مصورة عن ط1). القاهرة.

الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل. (1408). معاني القرآن وإعرابه. (ط1). [المحقق: عبد الجليل عبده شلبي]. عالم الكتب.

الزرقاني، محمد عبد العظيم. (د ن). مناهل العرفان في علوم القرآن. (ط3). مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

الزركشي، محمد بن عبد الله بن بهادر. (1414). البحر المحيط في أصول الفقه. (الطبعة الأولى). عمان: دار الكتبي.

الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد. (2002). الأعلام. (الطبعة الخامسة عشر). بيروت: دار العلم للملايين.

السايس، محمد علي. (2002). تفسير آيات الأحكام. المكتبة العصرية للطباعة والنشر.

السريع، الدكتور محمد. (1434). نسخ القرآن بالسنة. مجلة تبيان. العدد (12). 175-214.

السمعاني، منصور بن محمد بن عبد الجبار. (1418أ). تفسير القرآن. (ط1). [المحقق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم]. دار الوطن.

السمعاني، منصور بن محمد. (1418ب). قواطع الأدلة في الأصول. [المحقق: محمد حسن محمد حسن اسماعيل الشافعي]. (ط1). دار الكتب العلمية.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. (1394). الإتقان في علوم القرآن. [المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم]. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. (د ن). لباب النقول في أسباب النزول. [ضبطه وصححه: الأستاذ أحمد عبد الشافي]. دار الكتب العلمية.

الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد. (1417). الموافقات. (ط1). [المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان]. دار ابن عفان.

الشافعي، محمد بن إدريس. (1358). الرسالة. (ط1). [المحقق: أحمد شاكر]. مكتبه الحلبي.

الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار. (1415). أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار. (2001). مذكرة في أصول الفقه. (ط5). مكتبة العلوم والحكم.

الشيرازي، إبراهيم بن علي بن يوسف. (د ن). شرح اللمع. [تحقيق: عبد المجيد تركي]. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

الصعيدي، عبد المتعال. (1416). المجددون في الإسلام من القرن الأول إلى القرن الرابع عشر. القاهرة: مكتبة الآداب.

الطبري، محمد بن جرير بن يزيد. (1422). جامع البيان عن تأويل آي القرآن. (ط1). [تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر الدكتور عبد السند حسن يمامة]. دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.

الطحاوي، أحمد بن محمد بن سلامة. (1416). أحكام القرآن. (ط1). [تحقيق: الدكتور سعد الدين أونال]. مركز البحوث الإسلامية التابع لوقف الديانة التركي.

الطوفي، سليمان بن عبد القوي. (1407). شرح مختصر الروضة. (ط1). [المحقق: عبد الله بن عبد المحسن التركي]. مؤسسة الرسالة.

العثيمين، محمد بن صالح بن محمد. (1430). الأصول من علم الأصول. (ط4). دار ابن الجوزي.

العدوي، إبراهيم أحمد. (د ت). رشيد رضا الإمام المجاهد.

المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر.

علاء الدين البخاري، عبد العزيز بن أحمد. (د ت). كشف الأسرار شرح أصول البزدوي. دار الكتاب الإسلامي.

العنزي، علي بن جريد. (1437). نسخ التلاوة بين المجيزين والمانعين. *مجلة العلوم الشرعية*. العدد (39). (434- 535).

الغزالي الطوسي، أبو حامد محمد بن محمد. (1413). المستصفى. (ط1).[تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي]. دار الكتب العلمية.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد. (د ن). كتاب العين. [المحقق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي]. دار ومكتبة الهلال.

القاسمي، محمد جمال الدين بن محمد. (1418). محاسن التأويل. (ط1). [المحقق: محمد باسل عيون السود]. دار الكتب العلمية.

القرطبي، محمد بن أحمد بن أبي بكر. (1384). الجامع لأحكام القرآن تفسير القرطبي. (ط2). [تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش]. دار الكتب المصرية.

القشيري، مسلم بن الحجاج. (د ت). صحيح مسلم. [المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي]. دار إحياء التراث العربي.

القنوجي، محمد صديق خان بن حسن. (1412). فتح البيان في مقاصد القرآن. [عني بطبعه وقدم له وراجعه: خادم العلم عبد الله بن إبراهيم الأنصاري]. المكتبة العصرية للطباعة والنشر.

كحالة، عمر بن رضا. (د ن). معجم المؤلفين. مكتبة المثنى، دار إحياء التراث العربي.

الكَلْوَذَاني، محفوظ بن أحمد بن الحسن. (1406). التمهيد في أصول الفقه. (ط1). [تحقيق: مفيد محمد أبو عمشة، الجزء 1-2، ومحمد بن علي بن إبراهيم، الجزء 3-4]. مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي.

الماوردي، علي بن محمد بن محمد. (د ت). النكت والعيون تفسير الماوردي. [المحقق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم]. دار الكتب العلمية.

المُجاشعي، علي بن فَضَّال. (1428). النكت في القرآن الكريم. (ط1). [دراسة وتحقيق: د. عبد الله عبد القادر الطويل]. دار الكتب العلمية.

مرزوق، عماد حسن. (1439). حجية أحاديث الصحيحين في نسخ التلاوة. حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية. 5 (39) -262 307.

المغلوث، سامي بن عبد الله بن أحمد. (1422). الأطلس التاريخي لسيرة الرسول. مكتبة العبيكان.

النسائي، أحمد بن شعيب بن علي. (1421). السنن الكبرى. (ط1). [حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي]. مؤسسة الرسالة.

النووي، يحيى بن شرف. (1392). شرح صحيح مسلم. (ط2). دار إحياء التراث العربي.